



12/12/2019

تقرير تنفيذ الموازنة العامة

2019

وزارة المالية

مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية

تقرير تنفيذ الموازنة العامة

أولاً: البيانات الفعلية لموازنات الأعوام 2017-2019 :

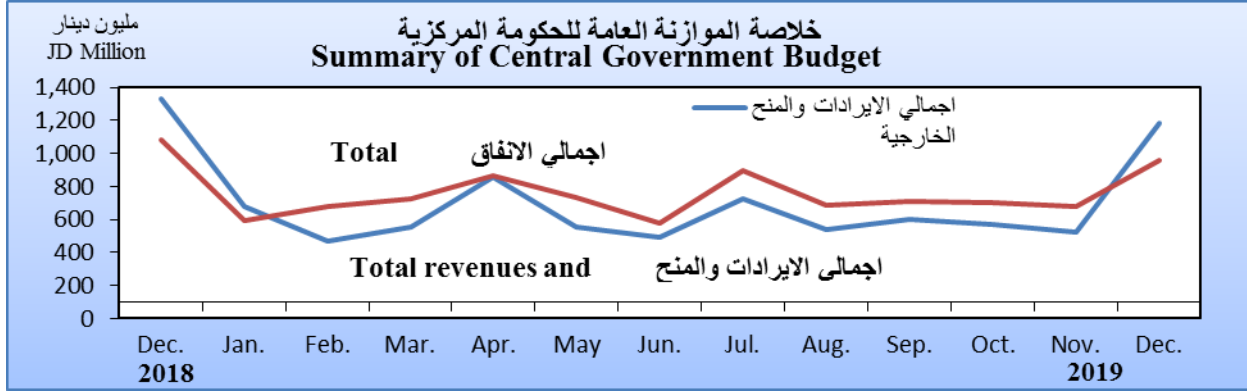
بلغ إجمالي الإيرادات العامة المحصلة خلال عام 2017 حوالي 7425.3 مليون دينار مقابل 8119 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2017، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2017 حوالي 8173.2 مليون دينار مقابل 8812.5 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2017، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 747.9 مليون دينار أو ما نسبته 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 693.5 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2017 أو ما نسبته 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ إجمالي الإيرادات العامة المحصلة خلال عام 2018 حوالي 7839.6 مليون دينار مقابل 8496 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2018، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2018 حوالي 8567.3 مليون دينار مقابل 9019.3 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2018، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 727.6 مليون دينار أو ما نسبته 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 523.3 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2018 أو ما نسبته 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ إجمالي الإيرادات العامة المحصلة خلال عام 2019 حوالي 7754.3 مليون دينار مقابل 8609.9 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2019، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2019 حوالي 8812.7 مليون دينار مقابل 9255.5 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2019، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 1058.4 مليون دينار أو ما نسبته 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 645.6 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2019 أو ما نسبته 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1) الإيرادات والنفقات المقدرة في موازنة الأعوام 2019-2017			
مليون دينار			
2019	2018	2017	البيان
8609.9	8496	8119	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
8009.9	7796	7342	الإيرادات المحلية
5273.3	5145.8	5201	إيرادات ضريبية
12.0	12.5	17.0	اقتطاعات تقاعدية
2724.6	2637.6	2124.4	الإيرادات الأخرى
600	700	777	المنح الخارجية
9255.5	9019.3	8812.5	إجمالي الإنفاق
8012.9	7866.4	7595.6	النفقات الجارية
1242.6	1152.9	1216.9	النفقات الرأسمالية
			العجز/ الوفرة
-645.6	-523.3	-693.5	بعد المنح
-1245.6	-1223.3	-1470.5	قبل المنح

جدول رقم (2) الإيرادات والنفقات الفعلية للأعوام 2019-2017			
مليون دينار			
فعلّي 2019	فعلّي 2018	فعلّي 2017	البيان
7754.3	7839.6	7425.3	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
6965.9	6944.9	6717.4	الإيرادات المحلية
4680.8	4535.6	4343.6	إيرادات ضريبية
9.0	10.9	11.6	اقتطاعات تقاعدية
2276.1	2398.4	2362.2	الإيرادات الأخرى
788.4	894.7	707.9	المنح الخارجية
8812.7	8567.3	8173.2	إجمالي الإنفاق
7897.2	7619.6	7113	النفقات الجارية
915.5	947.7	1060.2	النفقات الرأسمالية
			العجز/ الوفرة
-1058.4	-727.6	-747.9	بعد المنح
-1846.8	-1622.3	-1455.9	قبل المنح



ثانياً: الإيرادات المحلية المحصلة مقابل توقعات التحصيل في الموازنة.

1. الإيرادات المحلية في عام 2017:

بلغت الإيرادات المحلية ما قيمته 6717.4 مليون دينار خلال عام 2017 مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2017 والبالغة حوالي 7342 مليون دينار اي بانخفاض بلغ حوالي 625 مليون دينار أو ما نسبته 8.5%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية بحوالي 857.4 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي 232.4 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة عام 2017.

وتعود أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية إلى انخفاض الضرائب على السلع والخدمات نتيجة انخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة وضريبة مبيعات الخدمات، فيما تعود أسباب ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بصورة رئيسية إلى ارتفاع بند إيرادات دخل الملكية بنحو 72.6 مليون دينار.

2. الإيرادات المحلية في عام 2018:

بلغت الإيرادات المحلية ما قيمته 6944.9 مليون دينار خلال عام 2018 مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2018 والبالغة حوالي 7796 مليون دينار أي بانخفاض بلغ حوالي 851.1 مليون دينار أو ما نسبته 10.9%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض بند الإيرادات الضريبية بحوالي 610.2 مليون دينار وانخفاض بند الإيرادات غير الضريبية بحوالي 240.8 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2018.

وتعود أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية إلى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات نتيجة انخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة بنحو 363.3 مليون دينار وضريبة المبيعات على القطاع

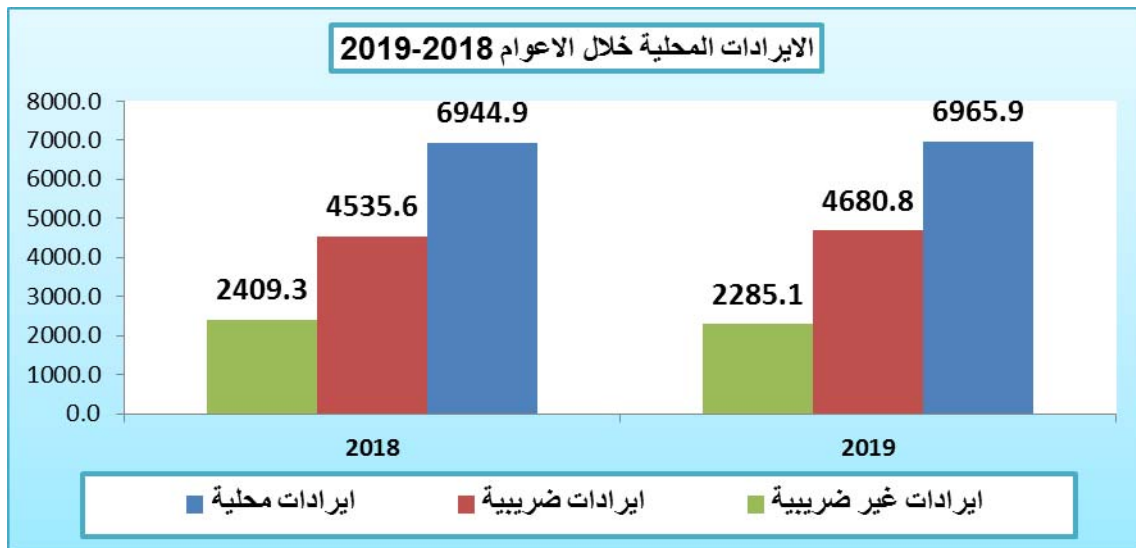
التجاري بنحو 121.9 مليون دينار، فيما تعود أسباب انخفاض بنود الإيرادات غير الضريبية إلى انخفاض بند إيرادات بيع السلع والخدمات بنحو 99 مليون دينار، وتراجع الإيرادات المختلفة عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 120.3 مليون دينار.

3. الإيرادات المحلية في عام 2019:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2019 ما قيمته 6965.9 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2019 والبالغة حوالي 8009.9 مليون دينار، أي بانخفاض بلغ حوالي 1044 مليون دينار أو ما نسبته 13%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض بند الإيرادات الضريبية بحوالي 592.5 مليون دينار وانخفاض بند الإيرادات غير الضريبية بحوالي 451.5 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2019.

وتعود أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية إلى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات نتيجة انخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة بنحو 144.3 مليون دينار وضريبة المبيعات الخدمات بنحو 206 مليون دينار، فيما تعود أسباب انخفاض بنود الإيرادات غير الضريبية إلى انخفاض بند إيرادات بيع السلع والخدمات بنحو 105.2 مليون دينار، وتراجع الإيرادات المختلفة عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 306.4 مليون دينار.

كما بلغت المنح الخارجية في عام 2019 ما مقداره 788.4 مليون دينار مقابل 894.7 مليون دينار خلال عام 2018 أي بانخفاض بلغ حوالي 106.3 مليون دينار أو ما نسبته 11.9% مقارنة بالعام الماضي.



ثالثاً: النفقات العامة الفعلية مقابل توقعات الموازنة.

1. النفقات العامة في عام 2017:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2017 حوالي 8173.2 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2017 والبالغ حوالي 8812.5 مليون دينار اي بانخفاض بلغ حوالي 639.3 مليون دينار أو ما نسبته 7.3%، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض النفقات الجارية بحوالي 482.6 مليون دينار، ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض بند فوائد القروض بحوالي 128.8 مليون دينار وانخفاض بند الإعانات بحوالي 62.5 مليون دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 156.7 مليون دينار مقارنة بما تم تقديره خلال موازنة عام 2017. حيث شكل إجمالي الإنفاق الفعلي لعام 2017 ما نسبته 92.7% من إجمالي الإنفاق المقدر لموازنة عام 2017.

2. النفقات العامة في عام 2018:

انخفض إجمالي الإنفاق بحوالي 452 مليون دينار أو ما نسبته 5% ليبلغ 8567.3 مليون دينار خلال عام 2018 مقابل 9019.3 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2018، ويعزى هذا الانخفاض في إجمالي الإنفاق إلى انخفاض النفقات الجارية بمقدار 246.8 مليون دينار ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض كل من بند استخدام السلع والخدمات بحوالي 52.2 مليون دينار وبند تعويضات العاملين بحوالي 25 مليون دينار وبند فوائد القروض بحوالي 15.6 مليون دينار وبند نفقات أخرى متنوعة بحوالي 106.7 مليون دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 205.2 مليون دينار. حيث شكل إجمالي الإنفاق ما نسبته 95% من إجمالي الإنفاق المقدر في موازنة عام 2018.

3. النفقات العامة في عام 2019:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2019 حوالي 8812.7 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2019 والبالغ حوالي 9255.5 مليون دينار اي بانخفاض بلغ حوالي 442.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.8%، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض النفقات الجارية بحوالي 115.7 مليون دينار، ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض بند تعويضات العاملين بحوالي 33.8 مليون دينار وانخفاض بند الإعانات بحوالي 24.3 مليون دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 327.1 مليون دينار مقارنة بما تم تقديره خلال موازنة عام 2019.

حيث شكل الإنفاق الفعلي لعام 2019 ما نسبته 95.2% من إجمالي الإنفاق المقدر لموازنة عام 2019.

رابعاً: الإنفاق الفعلي والمقدر في الموازنة العامة للمشاريع الرأسمالية

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية حوالي 915.5 مليون دينار في عام 2019 مقارنة مع ما مقداره 947.7 مليون دينار خلال العام الماضي، حيث شكل الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال عام 2019 ما نسبته 53.9% من مجموع المخصصات الرأسمالية، حيث توزع هذا الإنفاق بصورة رئيسية على مشاريع لكل من الوزارات التالية: التربية والتعليم، الصحة، النقل، الصناعة والتجارة والتمويل، السياحة والآثار، الإدارة المحلية، الطاقة والثروة المعدنية، الأشغال العامة والإسكان، الزراعة، المياه والري.

في العادة يكون الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربعين الثالث والرابع بقيمة أكبر نظراً لان دورة المشاريع تبدأ خلال الربع الثالث.

خامساً: الإنفاق الفعلي والمقدر في الموازنة لمشاريع اللامركزية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع اللامركزية ما قيمته 177.3 مليون دينار حتى نهاية عام 2019 توزعت في مختلف محافظات المملكة على مشاريع لوزارات السياحة، والأشغال العامة والإسكان والزراعة والمياه والري والثقافة والشباب والأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية حيث شكل الإنفاق على هذه الوزارات نحو 25% من مجمل الإنفاق على مشاريع اللامركزية.

سادساً: عمليات التمويل والدين.

تشير تطورات المديونية العامة خلال عام 2019 إلى ارتفاع مستوى إجمالي الدين العام ليصل إلى حوالي 30076.2 مليون دينار أو ما نسبته 95.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 والبالغ حوالي 31597.1 مقارنة مع 28308.3 مليون دينار نهاية عام 2018 أو ما نسبته 92.9% من الناتج المحلي الإجمالي، و في حال تم تخفيض قيمة الودائع الحكومية فإن صافي الدين العام يصبح 28798.1 مليون دينار أو ما نسبته 91.1% من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعا عن مستواه في نهاية عام 2018 بحوالي 1897.5 مليون دينار أو ما نسبته 7.1% وذلك لتمويل كل من عجز الموازنة العامة وعجز سلطة المياه وخدمة ديونها والقروض المكفولة لشركة الكهرباء الوطنية، مقابل بلوغه حوالي 26900.6 مليون دينار أو ما نسبته 88.3% من الناتج المحلي

الإجمالي نهاية عام 2018، علماً بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه تبلغ نحو 7.6 مليار دينار .

الدين العام الخارجي

أظهرت البيانات المتعلقة بالرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2019 ارتفاع الرصيد القائم بحوالي 250.6 مليون دينار ليصل إلى 12338.2 مليون دينار أو ما نسبته 39% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 مقابل ما مقداره 12087.5 مليون دينار أو ما نسبته 39.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018، في حين بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية عام 2017 حوالي 11867.2 مليون دينار أو ما نسبته 40.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعود الاسباب في ارتفاع / انخفاض الدين الخارجي خلال الفترات السابقة إلى ما يلي:

- سعر الصرف
- ارتفاع عجز الموازنة.
- تسديد مديونية سلطة المياه.

سعر الصرف

رصيد 2019	صافي التسديدات(-) /المسحوبات (+)	أثر التغير في أسعار العملات	رصيد 2018	صافي التسديدات (-) /المسحوبات (+)	أثر التغير في أسعار العملات	رصيد 2017	
1215.9	+217.1	-26.3	1025.1	+61.1	-46.8	1010.9	يورو
668.1	-62.1	+10.8	719.4	-64.0	+13.8	769.6	ين ياباني (كل 100)
34.3	-1.4	-0.7	36.4	-1.4	-1.9	39.7	يوان صيني
493.4	-182.6	-3.4	679.4	-400.1	-21.0	1100.5	وحدة حقوق السحب
620.1	-24.8	+1.0	643.8	-43.8	-4.0	691.6	دينار كويتي
78.2	+6.4	-2.7	74.4	+4.0	-3.4	73.8	ون كوري
9228.3	+318.5	+0.8	8909.0	+728.0	-0.2	8181.1	باقي العملات
12338.2	+271.1	-20.5	12087.5	+ 283.8	-63.5	11867.2	المجموع

وفيما يتعلق بأثر تغيرات أسعار الصرف فقد انخفض رصيد المديونية الخارجية في نهاية عام 2019 حوالي 20.5 مليون دينار مقارنة بنهاية عام 2018، مفصلة على النحو التالي:

وفيما يتعلق بأثر تغيرات سعر الصرف وحركات السحب والتسديد على رصيد المديونية الخارجية في نهاية عام 2018 بالمقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2017، فقد أسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية بحوالي 220.3 مليون دينار كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 283.8 مليون دينار و انخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 63.5 مليون دينار.

حيث شهدت الديون المقيمة بالدولار الأمريكي ارتفاعا ملحوظا في نهاية عام 2018 لتصبح 8756.9 مليون دينار أردني بالمقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2017 حيث بلغ حوالي 8010.6 مليون دينار وارتفاعه بحوالي 746.4 مليون دينار، ويعود سبب ارتفاع نسبة الدين المقيمة بالدولار نتيجة لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى لتقليل المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار الصرف، حيث بلغ الدين المقيم بالدولار في نهاية الربع الرابع من عام 2019 حوالي 9070.6 مليون دينار أردني.

اما فيما يتعلق بالديون المقيمة باليورو فقد ارتفعت لتصبح حوالي 1215.9 مليون دينار نهاية الربع الرابع من عام 2019 مقارنة بحوالي 1025.1 مليون دينار في نهاية عام 2018 وفي عام 2017 بلغت حوالي 1010.9 مليون دينار، ويعود السبب في ذلك لتوقيع عدة اتفاقيات قروض لدعم الموازنة مع البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية وبنك الإعمار الألماني، حيث أسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية حتى نهاية الربع الرابع من عام 2019 بحوالي 190.8 مليون دينار مقارنة بنهاية عام 2018، وذلك كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 217.1 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 26.3 مليون دينار.

في حين شهدت الديون المقيمة بالين الياباني انخفاضا لتصبح حوالي 668.1 مليون دينار حتى نهاية الربع الرابع من عام 2019 مقارنة بنهاية عام 2018 حيث بلغت حوالي 719.4 مليون دينار وفي عام 2017 بلغت حوالي 769.6 مليون دينار. ويعود السبب في ذلك لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى، حيث تم توقيع اتفاقية اقتراض لدعم الموازنة مع الجانب الياباني بالدولار الأمريكي بدلا من الين الياباني، ونتيجة للتطورات خلال عام 2019 فقد أسهمت هذه التغيرات بانخفاض رصيد المديونية حتى نهاية الربع الرابع عام 2019 مقارنة في عام 2018 بحوالي 51.3 مليون دينار كمحصلة لانخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 62.1 مليون دينار وارتفاع في تغير سعر الصرف بقيمة 10.8 مليون دينار.

اما فيما يتعلق بالديون المقيّمة بوحدة حقوق سحب خاصة فقد انخفضت لتصبح حوالي 493.4 مليون دينار حتى نهاية الربع الرابع من عام 2019 بالمقارنة مع نهاية عام 2018 حيث بلغت حوالي 679.4 مليون دينار وفي عام 2017 بلغت حوالي 1100.5 مليون دينار، علما بانه خلال شهر ايار من عام 2019 تم سحب الدفعة الثالثة من اتفاقية التسهيل الممتد مع صندوق النقد الدولي بمبلغ 117 مليون دينار والتي يتم احتسابها ضمن رصيد الدين العام ويتم ايداعها في البنك المركزي الأردني حسب الاتفاقية مع الصندوق ولا يتم استغلالها في تمويل احتياجات الموازنة العامة.

ارتفاع عجز الموازنة:

ان الارتفاع في اجمالي المديونية يعود إلى تمويل عجز الموازنة العامة البالغ 1058.4 مليون دينار في نهاية الربع الرابع من عام 2019 والذي ادى الى ارتفاع سحبوات القروض الخارجية، حيث بلغ صافي الاقتراض الخارجي موازنة حوالي 107.3 مليون دينار. وكذلك استمرار الحكومة بكفالة القروض الجديدة لشركة الكهرباء الوطنية وارتفاع التسهيلات البنكية للشركة بما قيمته 83.1 مليون دينار حتى نهاية الربع الرابع من عام 2019.

تسديد مديونية سلطة المياه:

تسديد أقساط القروض المستحقة على سلطة المياه لعام 2019 حيث بلغت حوالي 33.5 مليون دينار والذي أثر في ارتفاع الدين العام لعام 2018 حيث تقوم وزارة المالية بإدارة تسديد القروض منذ بداية عام 2019.

الدين العام الداخلي:

ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة وموازنات المؤسسات المستقلة) في نهاية عام 2019 ليصل إلى حوالي 16459.9 مليون دينار أو ما نسبته 52.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ما مقداره 14813.1 مليون دينار أو ما نسبته 48.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018 أي بارتفاع بلغ 1646.9 مليون دينار.

وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع صافي الدين العام الداخلي ضمن الموازنة العامة بحوالي 1999.2 مليون دينار، وانخفاض صافي رصيد الدين العام الداخلي ضمن المؤسسات العامة المستقلة بحوالي 352.4 مليون دينار.

وجاء ارتفاع صافي رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة العامة نتيجة لارتفاع إجمالي الدين الداخلي في نهاية عام 2019 بحوالي 1517.3 مليون دينار بالإضافة الى ذلك فقد انخفض إجمالي الودائع لدى البنوك بحوالي 135.3 مليون دينار، ويعود سبب الارتفاع في صافي الدين الداخلي

لعدة عوامل اهمها تمويل جزء من عجز الموازنة العامة وقيام الحكومة بتحمل عبء إدارة المديونية الداخلية لسلطة المياه من خلال تقديم سلف نقدية للسلطة وتسديد الأقساط المستحقة عليها بمبلغ إجمالي مقداره 512.2 مليون دينار حتى نهاية الربع الرابع 2019 وكذلك استمرار الحكومة بكفالة القروض الجديدة لشركة الكهرباء الوطنية وارتفاع التسهيلات البنكية للشركة بما قيمته 83.1 مليون دينار حتى نهاية الربع الرابع من عام 2019.

*يمكن الاطلاع على البيانات التفصيلية من خلال الرجوع الى نشرة مالية الحكومة المنشورة على موقع وزارة المالية.